

المصدر :

الشرق الاوسط

التاريخ :

03-07-2007

الصفحات :

4

العدد : 10444

المسلسل : 17

أكد وقوف الملكة بجانب الشرعية اللبنانية واستقلالية القرار الوطني

**خادم الحرمين: تقدير أوروبي لدور السعودية في توطيد الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة والعالم**

المصدر :

الشرق الاوسط

التاريخ :

03-07-2007

الصفحات :

4

العدد : 10444

المسلسل : 17

#### جدة، الشرق الأوسط

أوضح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، أن ما لمسهُ لدى قيادات الدول الأوروبية التي شملت زيارته، يتم عن تقدير تلك الدول للمملكة ودورها على الصعيد الإقليمي والساحة الدولية وما توليه من عناية بالبعد الإنساني والتقارب بين الثقافات والصداقة بين الشعوب، وسعيها الحثيث لتوطيد الاستقرار والأمن والسلام والتنمية في المنطقة والعالم.

ويأتي خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس في قصر السلام بجدة، أن ما توهم مشاورات تناول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية؛ وكذلك قضايا المنطقة والشؤون العالمية.

وكان خادم الحرمين الشريفين قد أطلع المجلس على مجمل اللقاءات والمباحثات التي أجراها

خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه مجلس الوزراء السعودي أمس بحضور الأمير سلطان (واس)



ما رفعه وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني للواقع عليه في مدينة هانوي بتاريخ 25 مايو (أيار) 2006، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (77/118) وتاريخ 25 فبراير (شباط) 2007، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

رابعا: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم العالي - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المغربي لإعداد مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية

والاحتفال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات بما فيها السلع الغذائية والدوائية المستورد منها والمصنع محليا، ويكون لها جمعية عمومية من المواطنين الذين تتركز اهتماماتهم في مجال حماية رعاية شؤون المستهلك.

ثانيا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية سلوفينيا الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 11 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (78/121) وتاريخ 3 مارس (آذار) 2007 قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثا: بعد الاطلاع على

اختصاصها، بتعزيز دورها في مجال حماية المستهلك وتفعيله من خلال وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالسلع والمنتجات التي تقدم للمستهلك وعلى هذه الجهات القيام بالرقابة والتحقق من تطبيق تلك المعايير والمواصفات.

- إنشاء وحدة رئيسية في وزارة التجارة والصناعة بمستوى وكالة تسمى (وكالة الوزارة لشؤون المستهلك) تجمع فيها نشاطات خدمة المستهلك التي تتولاها الإدارات المعنية بذلك في الوزارة.

- إنشاء جمعية أهلية تسمى (جمعية حماية المستهلك) تعنى بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والدفاع عنها وتبني قضاياها لدى الجهات العامة والخاصة ومساندة جهود الجهات الرسمية ونشر الوعي الاستهلاكي، وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد

وأفاد وزير الثقافة والإعلام بأن المجلس وأصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

اولا: بعد الاطلاع على ما رفعه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس اللجنة الوزارية للتخطيط الإداري، بشأن الدراسة الخاصة بإيجاد تنظيم يعنى بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه، أقر مجلس الوزراء عددا من القواعد والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع من بينها ما يلي:

- قيام كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة والهيئة العامة للغذاء والدواء ومصلحة الجمارك، كل جهة بحسب

ودعم مؤسسات العمل العربي المشترك ووضع القيادات العربية أمام مسؤولياتها تجاه شعوبها وأوطانها. وفي هذا السياق أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على ما تم في لقائه مع رئيس وزراء لبنان فؤاد السنهوري، وما عرضه رئيس الوزراء اللبناني حول تطورات الساحة اللبنانية، وما يتعرض له لبنان من ضغوط وتدخلات تعيق عمل المؤسسات الشرعية الدستورية في لبنان، ومن مخاطر تحف بالقيادات اللبنانية السياسية والإعلامية.

وبين وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مني لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد حرص المملكة ووقوفها بجانب الشرعية اللبنانية، واستقلالية القرار الوطني اللبناني، واستقرار وأمن لبنان.

خلال زيارته الرسمية لكل من المملكة المغربية، ومملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية بولندا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

وأعرب خدام الحرمين الشريفين عن ثقته بأن القيادات الإسبانية والفرنسية والبولندية ستعزز من دورها الإيجابي ودعمها بكل ما من شأنه تمكن الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة، وتحقيق الأمن والوحدة الوطنية في العراق، ودعم استقلالية القرار السياسي في لبنان، واحترام خصوصيات الشعوب والثقافات، والعمل نحو التقارب بين الحضارات.

ونوه خادم الحرمين بأهمية اجتماعه بشأنه القائد العربي، وما أكدته هذه الاجتماعات من أهمية وحدة الموقف العربي

فُسِّمَت السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين، ويجوز فتح برنامج للدراسة في الصيف. لا تقل مدة الدراسة لكل فصل دراسي عن (15) أسبوعاً تُضاف لها مدة الاختبارات. يطبق على المدارس والجامعات وما في حكمها، في مواعيد إجازات العديدين، ما يطبق على موظفي الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى ويكون بدء الغام الدراسي في برج السعلة ويمكن أن يتأخر إلى برج الميزان مراعاة لإجازتي عيدي الفطر والأضحى. قرأعي الظروف والفصول المناخية في بدء الحصص اليومية ونهايتها (فيما عدا مواعيد الاختبارات الموحدة) بما يتسجم مع دوام موظفي الحكومة على أن يسبق دوام المدارس دوام الموظفين بنصف ساعة بما في ذلك أيام شهر رمضان المبارك.

سادساً: وافسق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:  
تعيين عبد العزيز بن سعد بن سفر الغامدي على وظيفة (مدير عام وكالة الإنشاء السعودية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.  
تعيين أحمد بن عبد الله بن إبراهيم السعد على وظيفة (مستشار لمكافحة الجريمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية. تعيين أمجد بن حسين بن عبد الحميد يدوي على وظيفة (وزير مفوض أ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.  
تعيين عبد العزيز بن سليمان بن عبد الله العيسى على وظيفة (خبير جيولوجي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.

الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في المملكة المغربية في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: بعد الإطلاع على ما رفعه وزير التربية والتعليم نائب رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم بشأن قرار اللجنة العليا لسياسة التعليم رقم (61 / ق ع) وتاريخ 31 مارس (آذار) 2007، القاضي بتعديل القواعد المنظمة للتقويم الدراسي، وإقرار التقويم الدراسي للأعوام العشرة القادمة من عام 2008 حتى عام 2017، قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب الوزير وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.  
ومن أبرز بنود هذا التنظيم ما يلي: